

أجود التقريرات

- الفهرس — • رتبه علم الأول بالقياس إلى غيره من العلوم|2 • تعريف علم الأصول|3 •
- تعريف كلي موضوع العلم|3 • المائز بين العوارض الذاتية والعرضية|4 • المبادي التصورية والتصديقية والأحكامية|8 • موضوع علم الأصول|9 • دلالة الألفاظ ذاتية أو جعلية|10 • تقسيم الموضوع والموضوع له بلحاظ العموم والخصوص|13 • الاستدلال على المختار في المعنى الحرفي|16 • الحديث الوارد في أنواع كلمة والمراد منه|22 • المختار في وضع الحروف والبرهان عليه|28 • تبعية الدلالة للإرادة وعدمها|31 • ثبوت الوضع الخاص للمركبات وعدمه|32 • الحقيقة الشرعية|33 • الصحيح والأعم|34 • ما ذكر من الثمرات لمسألة الصحيح والأعم|44 • الاشتراك والترادف|51 • استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد|51 • تحرير النزاع في المشتق والمراد منه|52 • بساطة مفاهيم المشتقات وتركيبها|63 • الفرق بين المشتق والمصدر في المفهوم|72 • المختار في مسألة المشتق|74 • اشكال الفخر الرازي وجوابه عنه|82 • الاشكال في حمل صفات الباري والجواب عنه|84 • اشتراط قيام المبدء بالذات في صدق المشتق|85 • ما يتعلق بمادة الامر|86 • اتحاد الطلب والإرادة مفهوما وعدمه|88 • هدم أساس التفويض|93 • رفع شبهة الموردة على الحديث القدسي|93 • دلالة صيغة الامر على الوجوب وعدمها|94 • مبحث التعبدية والتوصلي|96 • امكان اخذ قصد الامر في متعلق الامر وعدمه|103 • الأقوال في المائز بين التعبدية والتوصلي|110 • وجوه الاستدلال على أصالة التعبدية|113 • تحقيق متمم الجعل|115 • ما يستكشف به تمامية الجعل وعدمها|116 • الاستدلال بالطلاق المقامي على تمامية الجعل|117 • مقتضى الأصل العملي عند الشك في التعبدية والتوصلية|117 • اختلاف المحصلات الشرعية والأسباب العادية في الأصل العملي وعدمه|118 • مقتضى الأصل العملي على مبنى التفرقة بين التعبدية والتوصلي بالغرض|123 • تقسيم الواجب إلى المطلق والمشروط وتحقيق القضية الخارجية والحقيقية|125 • دفع محذور الدور عن الشكل الأول بالتفرقة بين القضية الحقيقية والخارجية|126 • وجوه امتياز القضية الحقيقية عن الخارجية|127 • مرجع القيد في القضية الشرطية بمقتضى القواعد العربية|129 • الفرق فيما يؤخذ في التكليف بين الأمور الاختيارية وغير الاختيارية|132 • اشتراط التكليف بشئ يتصور على نحوين|134 • الواجب المعلق وتحقيق امكانه واستحالاته|136 • اختصاص أصل النزاع في الواجب المعلق بالقضايا الخارجية|141 • قياس الاحكام في القضايا الحقيقية بالملكية في باب الوصية ودفع محذور انفكاك الانشاء عن المنشأ|143 • النقض بباب الصوم على إحالة الشرط المتأخر والواجب المعلق والجواب عنه|145 • الاشكال بالواجبات

التدرجية على إحالة الشرط المتأخر والجواب المعلق والجواب عنه|147 • موارد وجوب المقدمة قبل وجوب ذبيها وما أجيب به عن الاشكال الوارد فيها|148 • دفع الاشكال في موارد وجوب المقدمة قبل وجوب ذبيها بقاعدة عدم منافاة الامتناع بالاختيار للاختيار|150 • مورد قاعدة عدم منافاة الامتناع بالاختيار للاختيار|150 • اقسام القدرة من حيث اعتبارها في التكليف وحكم كل منها|150 • مورد التفرقة بين اقسام القدرة في الحكم واختلاف حال القيود بالقياس إلى الواجب الواحد|153 • عدم صحة الاستدلال بقاعدة عدم منافاة الامتناع بالاختيار للاختيار لوجوب التعلم قبل الوقت|154 • تنمة الكلام في دفع المحذور عن المقدمات المعنونة بمتعم الجعل|156 • الفرق بين المقدمات المعنونة وباب التعلم|157 • اشكال في وجوب التعلم قبل الوقت في موارد ندرة الابتلاء ودفعه|158 • حكم الشيخ (قده) بفسق تارك تعلم مسائل الشك والسهو فيما يتلى به عامة المكلفين|158 • شرط الوجوب شرط للواجب أم لا|159 • الواجب اما نفسي أو غيري|166 • ترتب الثواب وعدمه على امتثال الواجب الغيري|172 • الاشكال في عبادية الطهارات الثلاث|174 • تقسيم الواجب إلى تعييني وتخييري|181 • امكان التخيير بين الأقل والأكثر وعدمه|186 • الواجب الموسع والواجب المضيق|189 • الجواب عن الاشكال المتوهم في الواجب الموسع|190 • حكم الموقت إذا فات في الوقت|191 • تبعية القضاء للأداء وعدمها|191 • المرة والتكرار|193 • الفور والتراخي|193 • الاتيان بالمأمور به على وجهه هل يقتضى الاجزاء|193 • الاجزاء وعدمه في الموضوعات|207 • عدم الاجزاء في مورد الاحكام العقلية|207 • دلالة نسخ الوجوب على بقاء الجواز وعدمها|208 • هل الامر بالامر امر بالفعل المتعلق للامر الثاني حقيقة|209 • صحة البحث عن جواز امر الامر مع علمه بانتفاء شرطه|209 • الأوامر متعلقة بالطبايع أو الافراد|210 • مسألة وجوب مقدمة الواجب أصولية أم لا|212 • المقدمة الداخلية والخارجية|215 • امتناع الشرط المتأخر وجوازه|220 • المختار في مسألة الشرط المتأخر|225 • مقتضى القاعدة في الفضولي النقل أو الكشف|226 • تبعية وجوب المقدمة لوجوب ذبيها في الاطلاق والاشتراط|232 • استحالة اختصاص الوجوب بالمقدمة الموصلة|237 • الثمرات المذكورة لمبحث المقدمة|243 • مقدمة المستحب ومقدمة الحرام|248 • اقتضاء الامر بالشيء النهي عن ضده وعدمه|250 • قول الكعبي بانتفاء المباح والجواب عنه|261 • البحث عن ثمرة مسألة اقتضاء الامر بالشيء|262 • فروق بابي التعارض والتزام|270 • حكم التزام في قيود الصلاة|281 • تحريم مبحث الترتب|285 • تلخيص البرهان على جواز الترتب|307 • اختصاص الترتب بما إذا كان المهم واجدا للملاك|309 • النواهي|327 • المطلوب في النواهي الترك أو الكف|327 • الفرق بين الامر والنهي في المتعلق|328 • مبحث الاجتماع الامر والنهي|331 • تحرير النزاع في بحث اجتماع الأمر والنهي|331 • مسألة اجتماع الامر والنهي أصولية أو غير أصولية|332 • تحقيق محل النزاع في

مسئلة الاجتماع|346 • الكراهة في العبادة|361 • دلالة النهي عن العبادة أو المعاملة على فساد المنهى عنه وعدمها|385 • الفرق بين مسئلة اقتضاء النهي الفساد ومسألة اجتماع الامر والنهي|385 • المراد من النهي في مسئلة اقتضاء النهي الفساد|386 • المراد من العبادة والمعاملة في مسئلة اقتضاء النهي الفساد|387 • نوع التقابل بين الصحة والفساد|388 • ما يمكن اتصافه بالصحة و الفساد|388 • الصحة والفساد مجعولان أم منتزعان|391 • عدم اختصاص النزاع في مسئلة اقتضاء النهي الفساد بتحقيق الاطلاق أو العموم|393 • مقتضى الأصل في مسئلة اقتضاء النهي الفساد|393 • اقتضاء النهي الفساد و عدمه في العبادات|394 • طرق استكشاف المانعية في العبادة|400 • اقتضاء النهي الفساد وعدمه المعاملات|403 • حكم النهي التشريعي المتعلق بعبادة أو معاملة من ناحية استلزامه الفساد وعدمه|408 • مبحث المفاهيم|413 • مفهوم الشرط|415 • مفهوم تعليق الحكم الكلى على الشرط قضية كلية أم جزئية|420 • حكم تعداد الشرط واتحاد الجزاء|423 • تداخل الأسباب وعدمه|426 • تداخل المسببات وعدمه|432 • مفهوم الوصف|433 • مفهوم الغاية|436 • مفهوم الحصر|438 • العموم والخصوص|440 • الفرق بين العام والمطلق|440 • اقسام القضية|441 • اقسام العموم|443 • مقتضى الأصل عند دوران الامر بين العموم الاستغراقي والمجموعي|443 • العام المخصص حقيقة أم مجاز|446 • حجية العام المخصص في الباقي|452 • سراية اجمال المخصص إلى العام وعدمها|454 • جواز التمسك بالعام وعدمه فيما لو كان المحكوم بالحكم المضاد لحكم العام مرددا بين كونه فردا للعام و عدم كونه كذلك|457 • جواز التمسك بالعموم في الشبهة المصداقية وعدمه|457 • توجيه فتوى المشهور بالضمان فيما لو دار امر اليد بين كونها عادية وكونها غير عادية|461 • جريان الاستصحاب في الاعدام الأزلية وعدمه|464 • جواز التمسك بالعموم في الشبهة المصداقية إذا كان المخصص لبا وعدمه|474 • جواز العمل بالعموم قبل الفحص عن المخصص وعدمه|480 • الفرق بين الفحص عن المخصص والفحص عن الحجة في موارد الأصول العملية|481 • اختصاص الخطابات الشفاهية بالحاضرين وعدمه|489 • ثبوت التخصيص وعدمه في موارد رجوع الضمير العام إلى بعض افراده|492 • حكم تعقب الجمل المتعددة بالاستثناء الواحد|496 • حكم تعارض العموم والمفهوم|498 • تقسيم المفهوم إلى الموافق والمخالف|498 • جواز تخصيص الكتاب بالخبر الواحد|504 • حكم دوران الخاص بين كونه مخصصا وكونه ناسخا|506 • امكان النسخ والبداء|513 • المطلق والمقيد|514 • تعريف المطلق|514 • الفرق بين العام الأصولي والمطلق الشمولي في كيفية استفادة العموم|519 • نوع التقابل بين الاطلاق والتقييد|520 • مركز النزاع في دخول الاطلاق في الوضع وعدمه|521 • المراد من المطلق من حيث اقسام الماهية واعتباراتها|522 • تحقيق دخول الاطلاق في الوضع وعدمه|527 • مقدمات الحكمة|528 • عدم وجود القدر المتيقن في مقام التخاطب من مقدمات

الحكمة أم لا|530 • اقسام انصراف المطلق إلى بعض افراده واحكامها|532 • استلزام التقييد
المجازية وعدمه|533 • حكم المطلق والمقيد المتنافيين|534 • المجمل والمبين|543 • تم .
.....